المحاضرة الثالثة : الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا

2- الفكر الإقتصادي عند الرومان:

لم يكن لرومان نفس الميل الفلسفي كما هو الحال عند اليونانيين بل إهتموا بالحروب والغزوات والإحتلال وطوروا القوانين. وعموما يلاحظ عدم وجود الكثير من الآراء والأفكار الإقتصادية في تركة الفكر الروماني، ويعلل المؤرخين ذلك بأسباب عدة ولكن أهمها في نظرنا هو كون الإصطدام والتناقض بين البناءين الاجتماعيين- القديم و الجديد- لم يكن في الإمبراطورية الرومانية بمثل الحدة التي كانت عليها في زمن الفلاسفة اليونان، حيث تم الإنتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع الزراعي البسيط إلى المجتمع العبودي بفضل تضافر عدة عوامل منها:

- الموقع الجغرافي الملائم للإيطاليين وإتصالهم بسهولة بالشعوب الأخرى من الأروبية والأفريقية والأسيوية.
- وفرة المواد الطبيعية مما أتاح لروما التغلب على أغلب المشاكل التي تميز الإنتقال من البدائية إلى العبودية بسبب هذه الوفرة الطبيعة.
- من جهة أخرى فإن هذه الوفرة من الموارد الطبيعية خلفت فترة من الرخاء أدت إلى تخفيف من العبء الضريبي مما أدى إلى تهدئة الصراع والسخط الإجتماعي وهو ساعد الرومان تحقيق شيئ من الوحدة الوطنية في وقت مبكر.

لهذه الأسباب جميعا فقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية الفكرية بإستثناء بعض الأعمال القانونية. حيث إشتهر الرومان بكونهم فقهاء ومحامين أكثر منهم فلاسفة(ووظيفتهم في العالم التي يعترف بها التاريخ كانت حربية سياسية)، ولذلك ليس غريبا أن تأتي المساهمة الأكثر أهمية من هذا المصدر (رجال قانون- رجال الدين)، ومن اهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الإقتصادي يمكن تلخيصها في نقطتين أساستين:

- **أولا: فكرة القانون الطبيعي:** وتتلخص هذه الفكرة في الإعتقاد بأن هنالك قانون طبيعيا ليس من وضع الإنسان ولكنه من خلق الطبيعة والتي أوجدت قواعده وجعلت البشر يخضعون لها ، وأن هذا القانون الطبيعي ينظم ويحكم الحياة الإقتصادية، كما هو الحال عندما تنظم القوانين الطبيعية الأخرى ظواهر الطبيعة الأخرى
- **ثانيا: المذهب الفردي:** من المبادئ القانونية الأكثر أهمية التي طورها الرومان في الجانب الإقتصادي هي تلك التي تتعلق بحقوق الملكية الخاصة فقد أبدو دعمهم لهذه الفكرة بلا حدود، والمذهب الفردي يقر أن النشاط الإقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون في ظل حرية كاملة لا تتدخل الدولة فيها، اما التنظيم القانوني الذي يتسق مع فكرة المذهب الفردي فقد تجسد في المبدأ الرزماني المتمثل في **"حرية التعاقد"** . فمثلا بالنسبة للسعر فإن المبدأ المعترف به في القانون الروماني هو أن السعر يتم تحديده بالكامل بموجب عقد مجاني، في حين تركت لطرفي التعاقد مطلق الحرية في الإتفاق على السعر بموجب مسؤوليتهم الخاصة.

غير هتين النقطتين فليس للرومان في المسائل الاقتصادية شأن يُذكر، وما كتبه فلاسفتهم أمثال شيشرون وسينيكا وبليني الكبير إلا دلائل واضحة على تقهقر الصنائع والفنون، وفساد الأخلاق والحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويرى المُطالِع في ما دوَّنه بليني حسرة على استعمال نقود الذهب، وتلهفًا على العهد القديم عهد المبادلة النوعية، ومما يذكر عن

الرومان بغضهم للربا، وتحريمهم إياه نحو عام 341 ق.م، فقد قال عنه شيشرون خطيبهم الشهير: أن الربا يشبه في بشاعته قتل الإنسان . الى تحول الاقتصاد العائلي الى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري امبراطوري،أدى إلى ظهور ظواهر جديدة لم تعرف من قبل مثل التضخم الشديد في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد. كذلك أدى تنظيم الزراعة واستغلالها الى الإلمام بمشاكل جديدة مثل الاستغلال الكبير والاستغلال الصغير.

هكذا فبينما يصبح أرسطو (كما سنرى لاحقا) فيلسوف العصور الوسطى وأحد أهم مصادر القانون الكنسي، فإن القانون الروماني هو بمثابة أساس قانوني مهم للمذاهب الرأسمالية فعلى أساس المذهب الفردي قام النظام الرأسمالي.

3- الفكر الاقتصادي إبان العصور الوسطى في أوربا:

تطلق عبارة العصور الوسطى عادة على الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي واستمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي. أي أنها استمرت نحو عشرة قرون، وتتسم هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي، وكانت طريقة الإنتاج تستند على النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في تلك الفترة في جميع بلدان أوروبا.

يتفق معظم الاقتصاديين بأن فترة العصور الوسطى. في أوروبا هي فترة ركود اقتصادي وفكري، لكن النظرة الواقعية لهذه الفترة في أوروبا لن تهمل رؤية بعض التطورات المهمة في تلك الفترة والتي انتهى خلالها النظام الإقطاعي في نهاية الفترة المذكورة وتم الإعداد لعصر الرأسمالية التجارية. كما لا يعني ذلك أن نتجاهل التيار الاقتصادي العربي الإسلامي الذي ظهر كشعاع في تلك الفترة.

أ- سيادة نظام الإقطاع وسيطرة الكنيسة:

قام مجتمع العصور الوسطى على أساس الانقسام الطبقي بين السادة والعبيد، وارتبط ذلك النظام بنظام الضيعة الكبيرة الذي ساد منذ أواخر عهد الدولة الرومانية. وقد تطورت ادارة الضيعة تدريجيا مع ندرة العبيد فأصبح ملاك الأراضي يلجئون إلى تأجير قطع من أراضيهم إلى مستأجرين من الأحرار والعبيد مقابل ريع عيني ونقدي ودخل المجتمع الأوروبي في هذه الفترة إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يعرف بالنظام الإقطاعي.

وأهم مميزات النظام الإقطاعي هي حصر ملكية الأراضي الزراعية بعدد قليل من الإقطاعيين والنبلاء، وتحول رفيق إلى فلاحين، أطلق عليهم رقيق الأرض. وبموجب هذا النظام أصبحت حصة الإقطاعي من منتوج الزراعي يحددها الإقطاعي نفسه (وهي حصة الأسد) وحصة الفلاح بالكاد تكفي لسد حاجاته الضرورية.

ومن مظاهر حياة المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى أيضا هي أن الكنيسة كانت تمارس سلطانا كبيرا على الأفراد، سواء من الناحية الروحية أو من الناحية المادية فقد ازدادت خلال الفترة الممتلكات كنيسة من الأرض وأصبحت الكنيسة تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية.

والجدير بالإشارة إلى أنه لم يكن لدى مفكري القرون الوسطى تحليل اقتصادي بالمعنى المعروف. لدينا، ولكن كانت لديهم بعض الأفكار الاقتصادية التي تأثرت بالأفكار الدينية، حيث حاول الكتاب التوفيق بين العلوم الدينية والعلوم الدنيوية.

ب- مشروعية الملكية الفردية:

كان غالبية مفكري العصور الوسطى وفي مقدمتهم القديس توماس الاكويني (1225- 1274) والذي يعتبر من أبرز الشخصيات في صفوف الكتاب الكنسيين في العصور الوسطى، يميلون إلى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية من جهة والمطالب الروحية المسيحية من جهة أخرى. وقد وجد الاكويني في دفاع أرسطو عن الملكية الخاصة أساسا قويا يستند إليه ويستمد منه حجته في إثبات شرعيتها من الناحية الأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك أبرز الاكويني أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة. وهكذا استطاع توماس الاكوني أن يدافع عن النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تخرج به عن فلسفة المسيحية.

ت- النشاط التجاري (الدعوة إلى الاعتدال في الثروة)

تأثارت النظرة إلى النشاط التجاري خلال الفترة موضوع البحث، بالمعتقدات التي سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها وطبيعتها الاجتماعية. ونجد أن توماس الاكويني يتفق مع أرسطو في الحكم على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لا بد منه في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال. ولا يمكن تبرير التجارة في رأي الاكويني إلا بشروط: أولها عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق لأرسطو إيضاحه. فقد نصح المسيحيين بعدم المغالاة في السعي للحصول على الثروة المادية، بل يجب دائما الاعتدال، أما معيار الاعتدال فهو أن يحصل الإنسان على ما يكفيه أن يعيش.

ث- نظرية القيمة وفكرة الثمن العادل:

لقد فرق مفكرو العصور الوسطى الغربيون عند مناقشهم للعوامل المحددة القيمة بين عاملين هما: العامل الاقتصادي والعامل الطبيعي. وقد أكد الاكويني بأن العامل الطبيعي يعتبر من الحاجات لكنه لم يستطع أن يربط تحليلا بين الحاجات والطلب كما فعل الاقتصاديون في أواخر القرن التاسع عشر. بل اهتم بمناقشة أثر العقيدة أو الأخلاق في تهذيب الحاجات وترتيبها، وبالتأكيد على أن الثمن يتغير تبعا لتغير الحاجة. وأشار الاكويني بأن القيمة تعتمد على تكلفة العمل وبعض التكاليف الأخرى الضرورية للإنتاج.

وقد نادي رجال الدين وعلى رأسهم القديس توماس الإكويني بتطبيق فكرة الثمن العادل والأجر العادل والربح العادل. الثمن العادل في نظري هو الذي يضمن تغطية التكاليف المذكورة أعلاه. ولكنه من جهة أخرى، حاول تنقيح الفكرة بإقراره أن تكلفة الإنتاج يجب أن تتحدد على وفق مبدأ العدالة. أي تكلفة الضرورية للمنتج، وهذه الفكرة تعتمد على البعد الأخلاقي عند الإكويني. فالثمن العادل عنده هو ذلك الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الأخلاق الفاضلة وأن العدالة يجب أن تتوفر لكل من البائع والمشتري.

مما تقدم يتبين بأن فكرة الثمن العادل والأجر العادل والربح العادل ليست سوى تعبير عن مثل أعلى ذي طابع ديني من مقتضاه أن كل فرد يجب أن لا يحصل على أكثر مما يستحق. لكنها فكرة يصعب تحديدها تحديدا موضوعيا، مما يجعل تطبيقها من الناحية العملية أمرا صعبا أو مستحيلا.

ولكنه من ناحية أخرى فإن السعر العادل يعني أحيانا الثمن المتفق عليه بين البائعين والمشترين، لكنه مع نمو النشاط التجاري تدريجيا وخاصة في القرون الأخيرة في العصور الوسطى بدأ الأمر يتغير. لهذا نجد أن توماس الإكويني أخذ يبيح التقلبات حول السعر العادل وذلك تبعا للتقلبات في أحوال السوق. ومع ذلك فإن الاكويني نجده يبرر استفاء البائع ثمنا أعلى إذا كان هذا يحول دون تحمل خسارة. وبمرور الزمن أبرز بعض الكتاب أهمية تأثير ظروف العرض والطلب في أسعار السوق ولذلك لم يعودوا يتمسكون بفكرة الثمن العادل.

ج- **تحريم الربا (الفائدة):** من المعروف أن الرأي بالنسبة للفائدة مستقر منذ بداية العصور الوسطى على اعتبار أنها ربا، وعلى تحريمها استنادا إلى نصوص من التوراة والإنجيل. وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى. قلت يعني ويعتبر القديس توماس الإكويني من أهم من كتبوا في هذه المسألة. فقد استند الإكويني في مناداته بالتحريم إلى أقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة وعلى القانون الروماني، وقد وضح الاكويني بأن الفائدة إذا كانت تدفع لقاء الزمن الذي يتنازل صاحب النقود عنها خلاله فإنها تكون غير مشروعة لأن الزمن ملك لله ولا يجوز أن يحصل المقرضون على ثمن لشيء هو ملك الله وليس ملكا لهم.

لكنه مع نمو التجارة والتعامل النقدي في الأسواق في أواخر العصور الوسطى بدأت بعض الاتجاهات الجديدة في الظهور. فمن ناحية، كان الأسلوب العلماني يأخذ قوة متزايدة في المجتمع. وبالرغم من تشدد الكنيسة على تحريم الربا إلا أن عمليات قبول الفائدة على القروض أخذت في الزيادة تدريجيا تمشيا مع التوسع الاقتصادي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ومع الاكتشافات الجغرافية العظيمة في العالم وانسياب رأس المال الأوروبي في استثمارات خارجية مجزية نجد أن أسلوب تقاضي الفائدة أصبح شيئا عاديا جدا، حتى أن رأي الكنيسة ورجالها أصبح غير ذي أهمية لغالبية المقرضين والمقترضين. مما دفع إلى حدوث تعديلات في الرأي الكنسي بهدف السماح ببعض الاستثناءات في مسألة الربا.